الالتزامات الفلسطينية، المتضمنة في اتفاق ١١/٩/١٩٨٧، مرهون بتنفيذ «أمل»، التزاماتها، وقال: «نحن لا ننسحب الى مخيم، وانما ننسحب الى مواقع لمواجهة العدو الاسرائيلي» (**كل العرب**، باريس، ٢١/١٠/١٩٨٧).

على كل، تراجعت حدة الاشتباكات بدءاً من ١٠/١٠/١٩٨٧، لتسجل مناوشات محدودة على محاور مخيمي شاتيلا والرشيدية. وصرح عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ممدوح نوفل، بأن ما يحصل على الأرض «ما هو الا محاولات أولئك الذين تضرروا من اعلان اتفاق لوقف اطلاق النار»؛ داعياً الى ضرورة استمرار جميع الأطراف في التمسك بالحوار، كأسلوب مجد في حل الخلافات القائمة (**الحرية**، ١٨/١٠/١٩٨٧).

غير ان الوضع عاد وتفجر صباح ١١/١٠/١٩٨٧، على محاور جنوب شرق صيدا، من مغدوشة حتى عنقون، مروراً بقرى بيصور والمحاربية وجنسنايا وكفرحتي، فاستخدمت مختلف أنواع الأسلحة بين الجانبين. وقد حاول مقاتلو «أمل» استعادة بلدتي بيصور والمحاربية خلال هجوم شنّوه لهذا الغرض، تلاه تطور نوعي تمثل في اعلان التنظيم الشعبي الناصري عن مشاركة جيش التحرير الشعبي في هجوم مضاد على مواقع «أمل» المتقدمة، والحلول محل المسلحين الفلسطينيين، الذين تم انسحابهم منها، ثم أعلن رئيس التنظيم الشعبي الناصري، مصطفى سعد، عن انسحابه من اجتماعات الهيئة العليا للمخيمات. وعضد موقف التنظيم الشعبي تصريح لناطق عسكري فلسطيني يؤكد وضع قوات الثورة الفلسطينية في منطقة صيدا بأمرة مصطفى سعد، وهي مستعدة لتنفيذ أوامره في التصدي للمؤامرات والأخطار كافة التي تحيط بمنطقة صيدا الوطنية (**السفير**، ١٢/١٠/١٩٨٧).

وبناء على المجريات آنفة الذكر، يمكن القول ان مماطلات حركة «أمل»، وتفجيرها للأوضاع الأمنية، ادت الى نتائج عكس ما تريده الحركة. وأبرز هذه النتائج:

- دخول جيش التحرير الشعبي، للمرة الاولى منذ اندلاع الحرب ضد المخيمات، طرفاً في مواجهة مع مقاتلي حركة «أمل» وجيشها.
- اتساع الصدع في العلاقة بين أطراف جبهة التوحيد والتحرير اللبنانية، التي تحرص سوريا على استمرار وجودها (**الافق**، نيقوسيا، ٢٢/١٠/١٩٨٧).

من جهة أخرى، بعث الوفد الفلسطيني الموحد بمذكرة الى قادة جبهة التوحيد والتحرير، بتاريخ ٢٣/٩/١٩٨٧، ضمنها ملاحظات الوفد المتعلقة بعرقلة «أمل»، لمبادرة بري. واعتبرت المذكرة ما ورد في مذكرة «أمل» الموجهة الى قادة فصائل الثورة الفلسطينية، بمثابة الغاء لاتفاق ١١/٩/١٩٨٧، ومن شأنها اعادة البحث والنقاش الى نقطة البدء. وأكدت مذكرة الوفد الفلسطيني التزام قادة الفصائل الفلسطينية، ببنود اتفاق ١١/٩/١٩٨٧، وترحيبهم بمبادرة نبيه بري (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٠/١٩٨٧).

من جهة أخرى، ترأس أمين عام منظمة حزب البعث في لبنان، عاصم قانصوه، اجتماعين، ضمّا وفداً من جبهة التوحيد والتحرير ووفداً من بعض فصائل الثورة الفلسطينية، وذلك في الرابع عشر والسادس عشر من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٧.

وقد تمخض الاجتماعان عن اتفاق تضمن نقاطاً عدة، أبرزها:

- تأكيد القرار بالانسحاب من قرى شرق صيدا الى المواقع السابقة لتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٧.
- تأليف لجنة لتحديد هذه المواقع، والتي كانت توجد فيها القوات الفلسطينية وحركة «أمل»، واعداد تقرير ميداني عن الوضع، يرفع الى اللجنة.
- الاتفاق على عقد الاجتماع المقبل لممثلي جبهة التوحيد والتحرير والفصائل الفلسطينية في منزل رئيس التنظيم الشعبي الناصري، مصطفى سعد، على ان يحدد سعد موعد الاجتماع (**فلسطين الثورة**، ٢٤/١٠/١٩٨٧).

وتجدر الاشارة، هنا، الى ان ممثل «فتح» استبعد من الاجتماعين المذكورين، علماً بأنه عضو في الوفد الفلسطيني الموحد، وكان سبق له ان شارك في الاجتماعات المشتركة التي أفضت الى اتفاق ١١/٩/١٩٨٧، الأمر الذي كانت له دلالات